



تقرير إعادة دراسة سياسات استثمار أصول وزارة التعليم

د. عائض بن فارح

متخصص في قياس الأثر الاقتصادي، ومهتم في التنمية الاقتصادية،
والتجارة الخارجية، السياسات الاقتصادية والاستثمار. مستشار معتمد



0554434838



AlrasheedAyedf



r@alrasheeed.com

المحتويات

المقدمة	03
مشكلة الدراسة	04
أهداف الدراسة	05
أهمية الدراسة	06
تحديات الدراسة	07
الوضع الراهن	08
مقارنات إقليمية وعالمية	10
التوصيات	14



يعد امتلاك قطاع خاص نشط
ومزدهر أحد الأولويات الإستراتيجية
للمملكة، ليتمكن من تأدية دور
محوري في استمرار النمو والتنمية
والنجاح والازدهار الاقتصادي
لدولتنا، إذ يواصل تأدية مهامه
الداعمة لتحقيق طموحاتنا الوطنية
التي حددها **رؤية 2030**

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن
عبدالعزیز، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء
رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية

قطاع التعليم أحد القطاعات الواعدة في المملكة والذي تسعى "رؤية المملكة 2030" إلى بلوغ الاستثمار فيه إلى أكثر من الضعف، حيث إن "رؤية المملكة 2030" تضمنت الاهتمام بالتعليم الأهلي ورفع حصته من 13% إلى 25% تقريباً من حصة المقاعد الدراسية. وحتى نصل إلى هدف "رؤية المملكة 2030" فإنه من المهم التنويه إلى أن التكلفة التعليمية ليست فقط ما ينفق على التعليم العام وإنما يشمل أيضاً مجموع النفقات غير المباشرة والتي يتحملها المجتمع في سبيل الحصول على مخبرات التعليم. وحساب تكلفة النفقات التعليمية يسهم في دراسة دور هذه المرحلة في النمو الاقتصادي وتفيد في رفع كفاءة الإنفاق على الأنشطة المختلفة ويحافظ على المال العام، ويحميه من الهدر. وتعتبر المملكة العربية السعودية من الدول التي يحظى فيها التعليم بنصيب وافر من الميزانية العامة للدولة حيث يبلغ معدل ما أنفقته الدولة على التعليم من ميزانيتها في 2020 ما يقارب 17%. وقد وصلت هذه النسبة إلى 23% في الأعوام السابقة. بينما لا يتجاوز معدل الإنفاق العالمي على التعليم عالمياً 10% من الإنفاق الحكومي في الغالب.

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في زيادة الإنفاق التعليمي بشكل مباشر، وعلى سبيل المثال، أعباء النظام التعليمي، الزيادة المستمرة في مرتبات المعلمين والعاملين في قطاع التعليم، ارتفاع تكلفة التقنيات التعليمية، ارتفاع تكلفة المعيشة، الزيادة الكبيرة في السكان. إلا أن انخفاض نسبة الطالب إلى المعلم تعد واحدة من أهم العوامل في زيادة النفقات التعليمية في المملكة العربية السعودية بالإضافة للعوامل المذكورة سابقاً.

إتاحة الفرصة أمام المستثمرين للاستثمار في قطاع التعليم - وهو ما يُسهم في تعزيز التشاركية بين القطاعين العام والخاص ويرفع الكفاءة، ويخفف العبء المالي عن ميزانية الدولة - يواجه بعض الصعوبات التي تتطلب العمل على تحسين مستوى سياسات وتشريعات الاستثمار في أصول التعليم والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية لتمكين القطاع الخاص ليلعب دور فعال لتحقيق رؤية المملكة 2030 "بتمكين التعليم الأهلي ورفع حصته من 13% إلى 25% تقريباً من المقاعد الدراسية.

مشكلة الدراسة

يتوقع أن يرتفع حجم ميزانية وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية في عام 2030م إلى أكثر من 200 مليار ريال. وإذا استمر الحال على ما هو عليه دون إعادة دراسة سياسات الاستثمار في أصول وزارة التعليم، ربما لأن تتمكن الوزارة من تحقيق مستهدفات الرؤية بزيادة التحاق الطلاب والطالبات في المدارس الخاصة من 13% إلى 25% بحلول عام 2030م.



أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى مراجعة وتعديل السياسات والتشريعات الخاصة باستثمار أصول وزارة التعليم لتحقيق مستهدفاتها ورفع مشاركة القطاع الخاص، ورفع مساهمة القطاع الخاص في الوصول إلى هدف "رؤية المملكة 2030" بتعليم 25% من طلاب وطالبات التعليم العام.

في العام 2020

من الطلاب والطالبات في
مدارس القطاع الخاص **13%**



هدف الحكومة الوصول إلى

من الطلاب والطالبات في
مدارس القطاع الخاص 2030 **25%**

أهمية الدراسة

ما زال الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية هو المحرك الأساسي للتنمية، ويظهر ذلك بشكل واضح في ارتفاع الإنفاق الحكومي مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، حيث تتراوح بين 50 إلى 98% في الفترة بين 1970-2020 م. إلا أن رؤية المملكة العربية السعودية 2030 تعمل على تغيير تلك المفاهيم معتمدة على كفاءة الإنفاق الحكومي وليس حجم الإنفاق كأحد أهم الممارسات السياسية الاقتصادية لدعم التنمية.

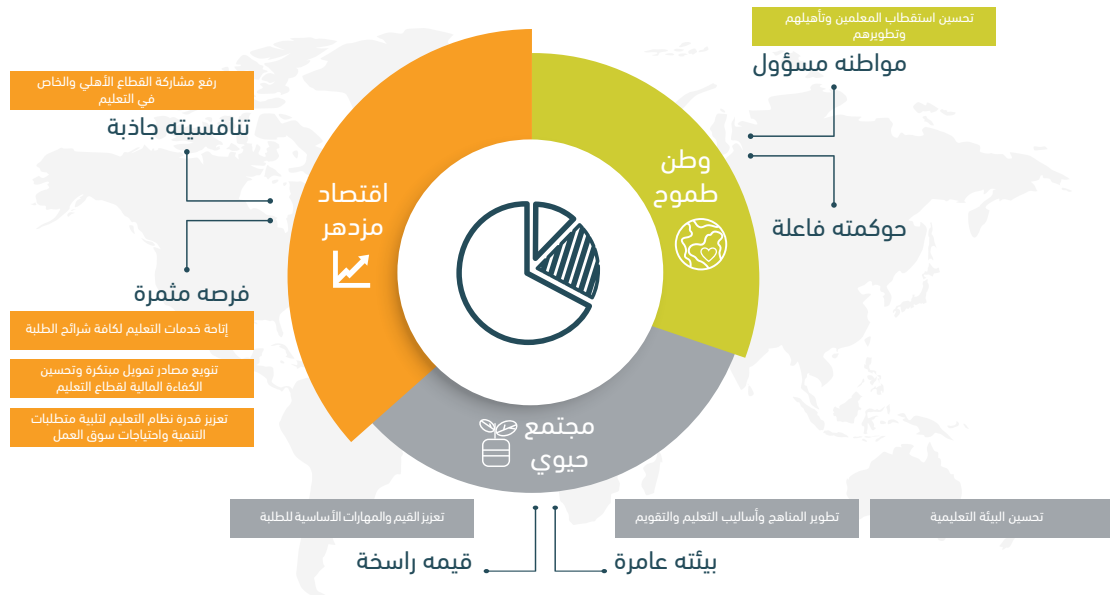
وصلت معدلات الالتحاق بالمدارس الخاصة 13% ومتوقع وصول معدل الالتحاق بالمدارس الخاصة إلى 15% في عام 2025م إذا استمر الوضع الراهن.

في عام
2020

في عام
2025

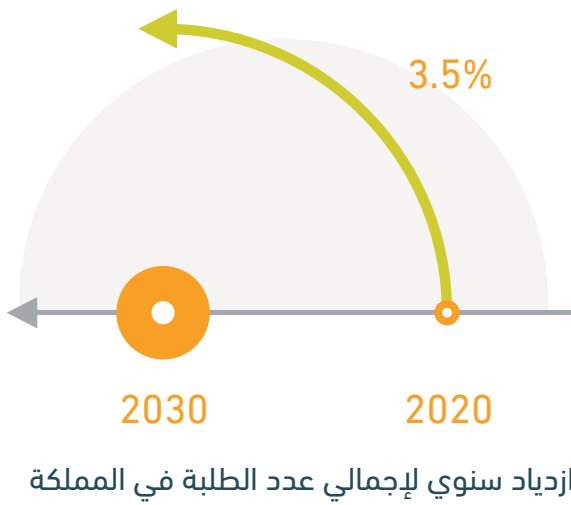
هناك حاجة لوجود 2 مليون مقعد دراسي، منها 500 ألف مقعد دراسي للقطاع الخاص مما يتطلب وجود 980 مدرسة خاصة جديدة بسبب زيادة عدد الطلاب.

تضمنت رؤية المملكة 2030 في أحد محاورها تحقيق اقتصاد مزدهر، متضمنة أهداف أساسية ومنها: مساهمة القطاع الأهلي والخاص في التعليم وذلك لتخفيف العبء المالي عن ميزانية الدولة ورفع كفاءة الإنفاق. هذا التغير في توجه المملكة العربية السعودية يتطلب إجراء العديد من البحوث والدراسات والتي تسلط الضوء على بعض السياسات والأنظمة التي تعيق رفع مساهمة القطاع الخاص في التعليم. لذا، تظهر أهمية دراسة إعادة استثمار أصول وزارة التعليم للمساهمة في مجال رفع كفاءة الإنفاق الحكومي.



التحديات

يؤدي التعليم دوراً جوهرياً في تحقيق أهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030م ومن المتوقع أن تصل قيمة قطاع التعليم الخاص إلى 12.5 مليار دولار بحلول 2030 إذا وجد الدعم وتذليل التحديات، ومن أهم التحديات :



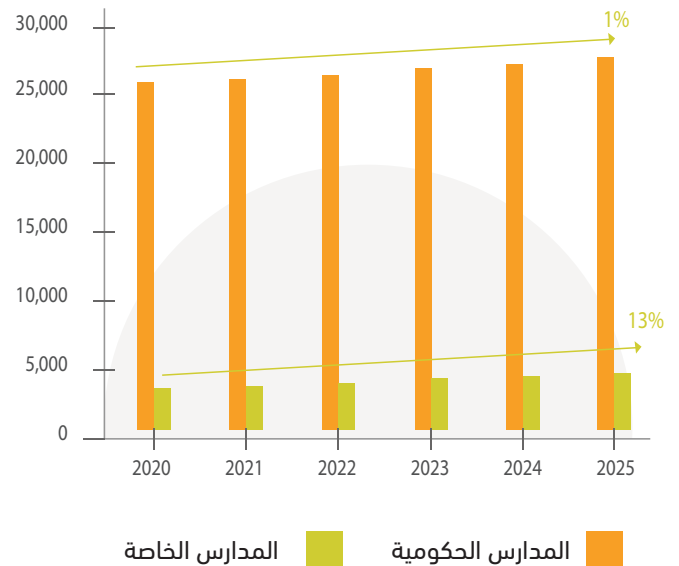
زيادة عدد السكان وبالتالي زيادة عدد

معدل الطلبة سنوياً بـ 3.5%

يوجد حالياً 6.2 مليون طالب وطالبة تقريباً في المملكة العربية السعودية، 5.4 مليون ملتحقين بالمدارس الحكومية بما يعادل 87% وأقل من مليون طالب وطالبة تقريباً ملتحقين بالمدارس الخاصة بما يعادل 13%.

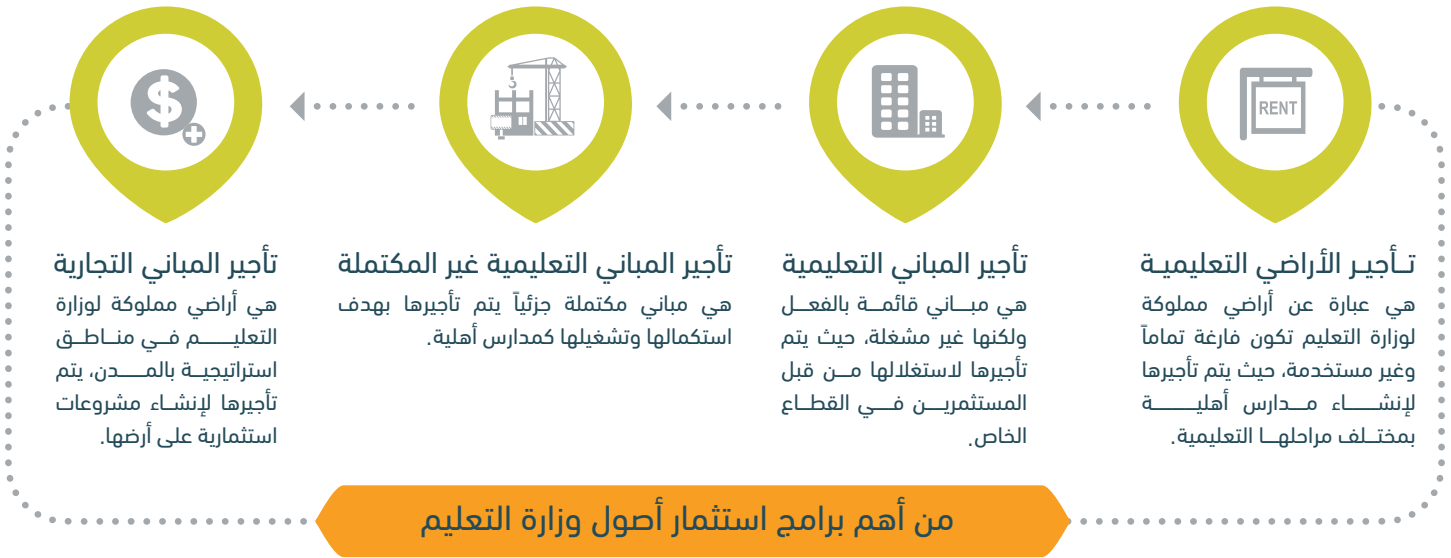
ضعف نمو المدارس الحكومية والخاصة

يبلغ عدد المدارس في المملكة 30,625 مدرسة، منها 26,248 مدرسة حكومية و 4377 مدرسة خاصة. من المتوقع ارتفاع عدد المدارس الخاصة بنسبة 13%، مقابل 1% للمدارس الحكومية.



الوضع الراهن

بذلت وزارة التعليم جهود ملموسة في السعي لتحقيق مستهدفات الرؤية 2030. ففي عام 2017 أعلنت وزارة التعليم عن برنامج استثمار أصولها تزامناً مع الإعلان عن رفع نسبة التحاق الطلبة في التعليم الخاص، لـ 25% في 2020، أي ما يقارب ضعف النسبة الحالية (13%).



بطء إجراءات استثمار الأصول

ضعف آليات جذب الاستثمار

ضعف تنسيق وربط المستثمرين بالجهات المعنية والمختصة

إلا أن هذه البرامج لم تمكن الوزارة للوصول إلى الهدف في 2020 وذلك لعدة أسباب منها: ضعف الدعم لجذب المستثمرين في التعليم الأهلي والأجنبي. ويعزا ذلك لعدم وضوح سياسات وتشريعات استثمار أصول وزارة التعليم، مما تؤكد الأرقام والنسب المتدنية لمساهمة القطاع الخاص والأهلي في التعليم:

حضت وزارة التعليم بالنصيب الأكبر من ميزانية 2020 وبما يقارب 193 مليار ريال وبنسبة 17% من الميزانية. إلا أن جودة مخرجات التعليم العام لم تحقق الطموح. بحسب المنتدى الاقتصادي العالمي، حصلت المملكة في مؤشر جود التعليم العالمي على 4.3 من 10 وهذا أقل من متوسط دول الخليج البالغ 5.7 من 10 وكذلك الحال عند المقارنة بالدول المتقدمة والتي تقل نفقاتها على التعليم مقارنة بما تخصصه المملكة. تدني مستوى التعليم العام الحكومي يدفع بكثير من الأسر نحو التعليم الأهلي والأجنبي. وهذا الطلب الكبير المتوقع يجب أن يقابله استثمارات ضخمة في قطاع التعليم الخاص.

درجات المملكة منخفضة نسبياً على مؤشر جودة التعليم العالمي



مقارنات إقليمية وعالمية لسوق التعليم الخاص

يقدر سوق التعليم الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي حالياً بـ 13.2 مليار دولار، ومن المتوقع أن يصل إلى 26.2 مليار دولار في عام 2030. حيث من المتوقع أن يكون 57% من هذا النمو الكبير مدفوعاً بنمو سوق التعليم الخاص السعودي.

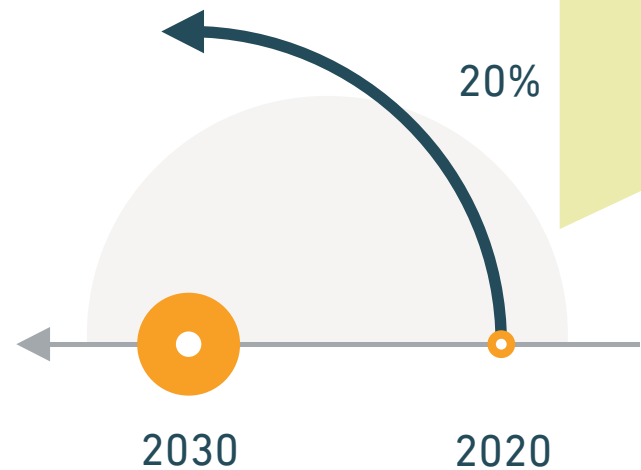


المصدر: منظمة اليونيسكو/ البنك التجاري العالمي / منظمة OECD لعام 2020

تشير الإحصائيات إلى ارتفاع معدلات الإنفاق الاستهلاكي في القطاع التعليمي الخاص بنسبة 20% خلال الـ 10 سنوات القادمة، وهذا يوضح اهتمام للأسر في السعودية بجودة التعليم ومن الممكن زيادة هذه النسبة في حال كان هناك مزيداً من الخيارات في المدارس الأهلية الخاصة والعالمية. مع العلم أن عدد المدارس العالمية والأجنبية في المملكة بلغ 1942 مدرسة، يدرس فيها 275 ألف طالب وطالبة، ومعدل الالتحاق بالمرحلة التمهيدية في المملكة هي الأقل بين دول الخليج بمعدل 15% بينما المستهدف في عام 2020 هو 27%.

المملكة العربية السعودية

يؤدي التعليم دوراً جوهرياً في تحقيق أهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030م ويقدر سوق التعليم الخاص 5 مليار دولار حالياً، ومن المتوقع أن تصل قيمة قطاع التعليم الخاص إلى 12.5 مليار دولار بحلول 2030.



دولة الإمارات العربية المتحدة

في دولة الإمارات العربية المتحدة وصلت نسبة الملحقين بالتعليم الخاص والأهلي إلى ما يقارب 74% من عدد الطلاب في التعليم العام، ويعزا السبب في هذه الزيادة إلى ظهور فئة جديدة من السكان تولي اهتمامها بمخرجات التعليم وجودته، يتوقع زيادة عدد الملحقين بالمدارس في الإمارات بنسبة 5,5% سنوياً. ويقدر سوق التعليم الخاص 4.3 مليار دولار حالياً، ومن المتوقع أن تصل قيمة قطاع التعليم الخاص إلى 7 مليار دولار بحلول 2030.

دولة الكويت

بلغ عدد المدارس الخاصة في الكويت 181، بينها 62 مدرسة عربية و 119 أجنبية. و في آخر 10 أعوام، كان هناك 16 عملية استحواذ واندماج في قطاع التعليم الخاص في الكويت بقيمة 1.2 مليار دولار، الأمر الذي يشير إلى أهمية هذا القطاع للمستثمرين. ويقدر سوق التعليم الخاص بالكويت ما يقارب المليار دولار حالياً، ومن المتوقع أن تصل قيمة قطاع التعليم الخاص إلى 3 مليار دولار بحلول 2030 .

متوسط الرسوم الدراسية حسب السوق

السوق	الرسوم
دبي	~\$8,700
قطر	~\$8,000
أبوظبي	~\$6,800
عمان	~\$6,300
الكويت	~\$4,900
البحرين	~\$4,700
الإمارات	~\$4,600
السعودية	~\$4,400

المصدر: منظمة اليونسكو/ البنك التجاري العالمي / منظمة OECD لعام 2020

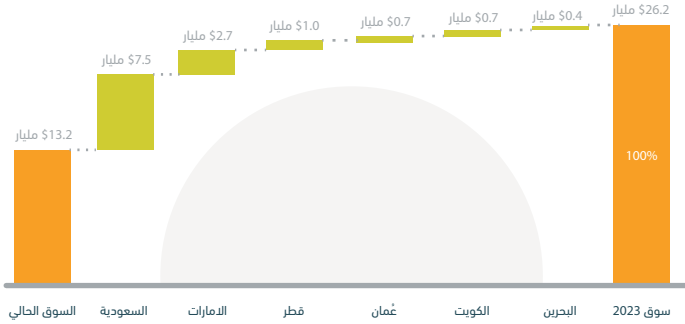
السعودية	البحرين	الإمارات	الكويت	
32.3 مليون	1.5 مليون	9.3 مليون	4.8 مليون	إجمالي عدد السكان
12 مليون (33% من إجمالي السكان)	8.23 ألف (55%)	8.1 مليون (88%)	3.4 مليون	عدد الوافدين
5 مليار دولار	0.5 مليار دولار	4.3 مليار دولار	1 مليار دولار	قيمة السوق الحالية في 2030
12.5 مليار دولار	1 مليار دولار	7 مليار دولار	3 مليار دولار	قيمة السوق المتوقعة في 2030
\$4400	\$4000	\$4600	\$4900	معدل الرسوم الدراسية سنوياً
19%	11%	20%	15%	ميزانية التعليم ونسبته من الناتج المحلي

المصدر: منظمة اليونسكو/ البنك التجاري العالمي / منظمة OECD لعام 2020

مملكة البحرين

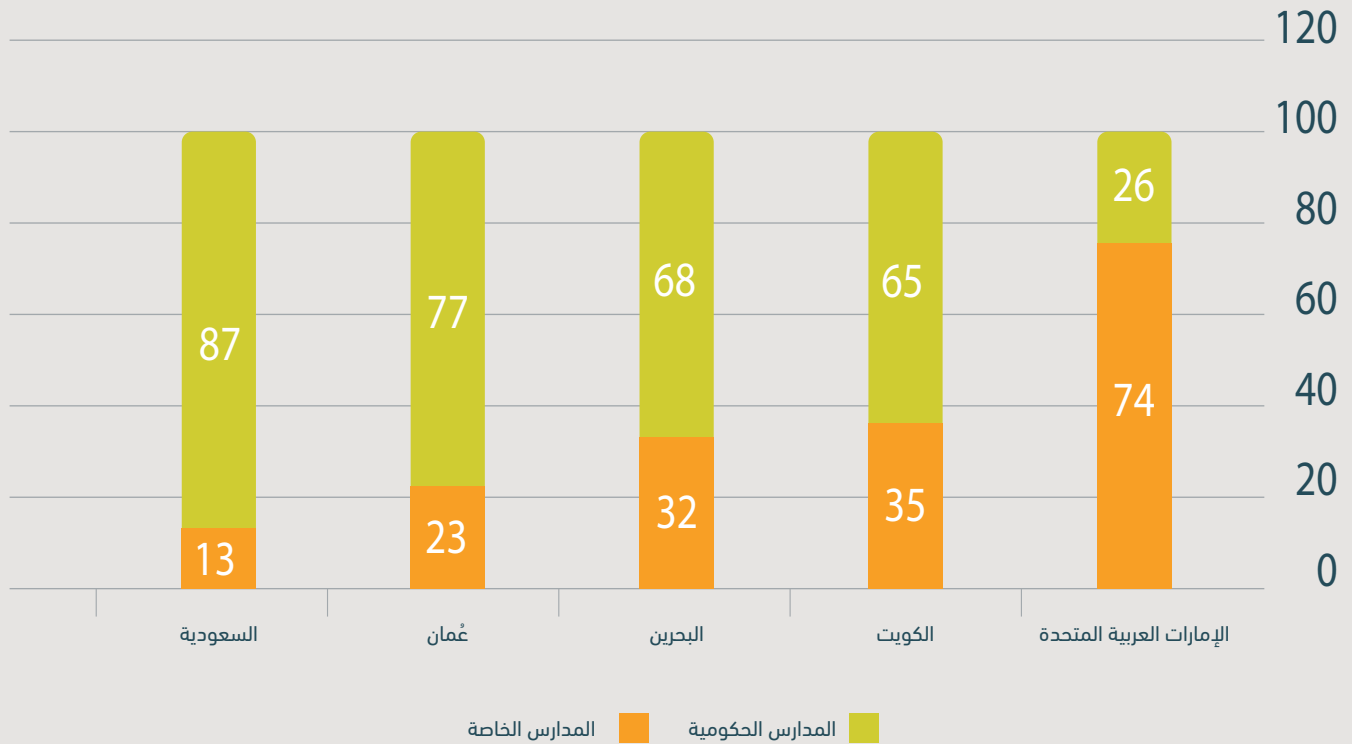
وصلت نسبة الملتحقين بالتعليم الخاص والأهلي في مملكة البحرين إلى ما يقارب من 32% من طلاب التعليم العام، برسوم دراسية سنوياً تصل إلى \$4700. ويقدر سوق التعليم الخاص 500 مليون دولار حالياً، ومن المتوقع أن تصل قيمة قطاع التعليم الخاص إلى مليار دولار بحلول 2030. ويشكل الإنفاق من الميزانية على التعليم ما يقارب 11% مع توقع زيادتها في السنوات المقبلة.

في دول الخليج، 0٧٪ من النمو سيكون مدفوعاً بالسوق السعودي



المصدر: منظمة اليونيسكو/ البنك التجاري العالمي / منظمة OECD لعام 2020

معدلات الانضمام إلى المدارس الخاصة والعامة



المصدر: منظمة اليونيسكو/ البنك التجاري العالمي / منظمة OECD لعام 2020

مقارنات عالمية لسوق التعليم الخاص

بلغ حجم الإنفاق على التعليم في العالم في عام 2019 ما يقارب 6 تريليون دولار، ومن المتوقع نمو الإنفاق على التعليم بنسبة 4% سنوياً عالمياً. وبالمقارنة مع المملكة، فإن نسبة الإنفاق تفوق النسبة العالمية وتتراوح ما بين 5-6% سنوياً مع جودة في التعليم متدنية حسب الاختبارات الدولية. بينما تنفق كوريا الجنوبية أقل مما تنفقه المملكة على التعليم، تحتل كوريا الجنوبية المركز الأول في الاختبارات الدولية (ترتيب المملكة 66).

احتلت المملكة المركز 66 عالمياً مع العلم أن المملكة تعد من أكثر الدول انفاقاً على قطاع التعليم بما يقارب 23% من ميزانيتها لعام 2017م

الترتيب	مقارنة الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم مع تصنيف الدولة % من الميزانية المعتمدة	مقارنة الإنفاق الحكومي على التعليم % من الناتج المحلي الإجمالي	تكلفة الطلب
1 كوريا الجنوبية	16	5	30 ألف ريال
3 سنغافورة	19	3	30 ألف ريال
4 شنغهاي - الصين	16	4	25 ألف ريال
33 اليونان	10	3	25 ألف ريال
34 تركيا	13	4	15 ألف ريال
57 البحرين	8	3	15 ألف ريال
45 البرازيل	13	4	15 ألف ريال
66 المملكة العربية السعودية	23	9	25 ألف ريال

المصدر: منظمة اليونيسكو/ البنك التجاري العالمي / منظمة OECD لعام 2020

التوصيات

تفعيل دور القطاع الخاص لرفع نسبة مشاركته من 13% إلى 25% مما تؤدي إلى تحقيق كفاءة انفاق مستدام، من خلال التوصيات التالية:



إنشاء مرجع جديد لقطاع التعليم الخاص بدلاً من وزارة التعليم للقضاء على تضارب المصالح في المنافسة.
نقترح مسمى المرجع الجديد (هيئة التعليم)

01



تعديل قواعد إقراض المشروعات التعليمية والتدريبية الأهلية من وزارة المالية.

02



تعديل نظام وسياسات استثمار أصول وزارة التعليم.

03



0554434838



AlrasheedAyedf



r@alrasheeed.com